

Distr.
GENERAL

S/1998/887
23 September 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام عن فريق الأمم المتحدة لدعم الشرطةأولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بالبيان المؤرخ ٢ تموز/يوليه ١٩٩٨ الذي أصدره رئيس مجلس الأمن (S/PRST/1998/19). ويقدم التقرير لمحة عامة عن أنشطة فريق الأمم المتحدة لدعم الشرطة وتقييماً للحالة في منطقة الدانوب منذ تقديم تقريره الأخير المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (S/1998/500). كما يتضمن التقرير تفاصيل عن الترتيبات المتخذة لإنهاء ولاية فريق الدعم بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

ثانياً - عمليات فريق دعم الشرطة

٢ - منذ تقريره الأخير، كان التعاون بين فريق الدعم والشرطة المحلية مرضياً. وقد أدت الاتصالات المنتظمة بين ممثلي وكبار مسؤولي الحكومة الكرواتية إلى المساعدة على حل ما نشأ من مسائل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مفوض الشرطة المدنية وموظفوه ما زالوا يقيمون علاقات يومية منتظمة مع قادة الشرطة المحلية.

٣ - كما ظل ممثلي على اتصال مباشر بوكالات الأمم المتحدة في كرواتيا، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وسائر المنظمات الدولية، وبخاصة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وكان لهذا الاتصال المباشر دور فعال في كفالة تنسيق المواقف الدولية بشأن المسائل الرئيسية المتصلة بتنفيذ ولايات كل من هذه المنظمات، وعلى الأخص الولايات المتصلة بعودة اللاجئين والمشردين، ومراقبة الحالة في المنطقة.

حالة الأمن في المنطقة

٤ - لا تزال حالة الأمن في المنطقة مستقرة نسبياً. وتشير وزارة الداخلية، إلى أن مستوى الجريمة أقل مما هو عليه في معظم المناطق الأخرى في كرواتيا. ويعزى هذا بوجه عام إلى ارتفاع نسبة أفراد الشرطة إلى السكان في المنطقة، بالمقارنة بالمناطق الأخرى في كرواتيا، وإلى المراقبة الدولية. أما المستوى الإجمالي للحوادث المتصلة بالسكن والدوافع العرقية فهو في تناقص. وفي فترة الأسابيع الأربعة التي سبقت تقريره المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٨، أبلغ عن وقوع ٥٤ حادثة في المتوسط. وفي آخر أربعة أسابيع، انخفض هذا المتوسط إلى ٣٣ حادثة.

٥ - وانخفض عدد حوادث الترويع المرتبطة بالسكن، التي تتعلق عموماً بمحاولة مالكي المساكن الكرواتيين طرد المشردين الصرب الذين يشغلون منازلهم بصورة مؤقتة في إطار أحكام الاتفاق المتعلق بالإجراءات التنفيذية للعودة المبرم بين حكومة كرواتيا وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من ٥٩٩ حادثة أبلغ عنها في فترة الأشهر الثلاثة التي سبقت تقريره الأخير إلى ٢٥٨ حادثة في فترة الأشهر الثلاثة الأخيرة. ويتمثل أحد العوامل في هذا الانخفاض في تناقص عدد الصرب المشردين الذين لا يزالون في المنطقة بسبب إعادة توطينهم في منازلهم الأصلية أو في أماكن إقامة أخرى في أنحاء أخرى في كرواتيا، أو رحيلهم إلى بلدان أخرى.

٦ - وبالرغم من التحسن الذي طرأ على حالة الأمن، ازدادت حدة الحوادث الراجعة لدوافع عرقية، وحل محل الترويع اللفظي حوادث أكثر عنفاً. وسجلت زيادة في حالات إطلاق النار والتفجيرات والاعتداءات والتخريب الراجعة لدوافع عرقية. وكانت هذه الحوادث في معظم الأحيان موجهة ضد أشياء ذات أهمية رمزية مثل النصب التذكارية للمجتمعات المحلية في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، ارتفع عدد الحوادث العرقية التي يرتكبها المجرمون ذوو السوابق المتكررة من ١٥ في المائة في المتوسط في فترة التقرير السابق إلى ٢٠ في المائة في فترة التقرير الحالي.

أداء الشرطة الكرواتية

٧ - تعتبر استجابة الشرطة عموماً للنشاط الإجرامي مستوفية للمعايير الدولية المتعلقة بأجهزة إنفاذ القوانين على النحو الموصوف في "معايير الأمم المتحدة للعدالة الجنائية لشرطة حفظ السلام" (الطبعة الثانية، ١٩٩٦). وتشير تقارير فريق الدعم إلى أن الشرطة استجابة منها للشكاوى، قامت بتوجيه تهم في أكثر من ٧٥ في المائة من الحالات. بيد أن استجابة الشرطة للحوادث العرقية ليست مشجعة. وبالرغم من المبادئ التوجيهية الواضحة التي وضعتها وزارة الداخلية، فإن هناك دلائل على تزايد عدم الرغبة من جانب بعض أفراد الشرطة لاتخاذ إجراءات في هذه الحالات. وقد تفاقم هذا الوضع من جراء التعليمات الشفوية الأخيرة التي أعطيت لأفراد الشرطة بعدم إجلاء المالكين الذين استعادوا حيازة ممتلكاتهم بصورة غير قانونية. ونتيجة لذلك، نشأ مفهوم في أذهان المجرمين المحتملين بأن الشرطة لن تقدم على إجلائهم بالقوة، وفي أذهان المشردين بأن مالكي المنازل والشرطة متواطؤون. كما يتعرض أداء الشرطة للتقويض بسبب عدم كفاءة نظام العدالة. ويساهم عجز المحاكم عن النظر بسرعة في الاتهامات الموجهة إلى المجرمين في شيوع تصور بين السكان المحليين بأن النظام ليس نزيهاً وأنه لا يمكن الوثوق في الشرطة والمحاكم لدى نظرها في القضايا المرتبطة بالأصل العرقي.

٨ - ويتجلى استمرار الصعوبات المتعلقة بمستويات تدريب أفراد الشرطة المحلية والإشراف عليهم في أن نحو ١٠ في المائة منهم يواجهون حالياً إجراءات تأديبية رسمية. وتواجه المحاولات التي يبذلها فريق الدعم لمعالجة أوجه الاختلاف في مستويات التدريب عقبات بسبب تردد بعض الأفراد الصربيين والمنتسبين إلى أقليات أخرى في تلقي التدريب خارج المنطقة. وفي حين أن بعضهم يدعي الخوف من

الترويج في كلية الشرطة، ليس هناك أي دليل على أن هذا الخوف له ما يبرره. وبالرغم من هذه الصعوبات، حضر ١٢٠ شرطيا من جميع الفئات العرقية دورات تدريبية داخل المنطقة برعاية المركز النمساوي للسلام وحل المنازعات. وبالإضافة الى ذلك، تقدم تدريبات أسبوعية بدعم من الشرطة المدنية على مستوى المراكز لجميع أفراد الشرطة.

٩ - ورغم وجود اتفاق بين فريق الدعم وحكومة كرواتيا، حدثت زيادة في عدد أفراد الشرطة المحلية الذين لا يبلغون الشرطة المدنية بما لديهم من معلومات ولا يقومون بإبلاغها بالمسائل المتعلقة بالتحقيقات. ومنذ تقرير الأخير المؤرخ ١١ حزيران/يونيه، سُجّلت ٥٦ حالة لم يمثل فيها أفراد الشرطة المحلية لأحكام هذا الاتفاق، مقابل ٢٢ حالة أثناء فترة التقرير السابق. وجرت متابعة هذه الحالات مع وزارة الداخلية وتم حلها بصورة مرضية.

١٠ - وقد طلب مجلس الأمن الى حكومة كرواتيا في بيانه الرئاسي المؤرخ ٢ تموز/يوليه ١٩٩٨، اتخاذ تدابير لتعزيز ثقة الجمهور في الشرطة، بما في ذلك عن طريق الإعلام والإجراءات الوقائية التي تتخذها الشرطة. وفي هذا السياق، شدد المجلس على أهمية وضع برنامج للمحافظة على الأمن على صعيد المجتمع المحلي. ومما يؤسف له أنه لم يكن هناك سوى استجابة محدودة للطلبات العديدة باشتراك أفراد الشرطة المحلية في أنشطة العلاقات العامة، ولم تقم وزارة الداخلية بعد، باتخاذ الخطوات اللازمة لوضع برنامج للمحافظة على الأمن على صعيد المجتمع المحلي بالرغم من حثها على ذلك مرارا. ويمكن أن يساعد اتخاذ هذه التدابير على مواجهة التصور السائد محليا بأن قوة الشرطة متحيزة.

التكوين العرقي لقوة الشرطة المحلية

١١ - يبلغ قوام قوات الشرطة المحلية حاليا ٥٢٢ ١ فردا منهم ٨٠١ كرواتي و ٦٧٢ صربيا، و ٤٩ فردا من أصل عرقي آخر. ويتم احترام التناسب الكامل على جميع المستويات، بما في ذلك المناصب العليا ومناصب القيادة. وما زال مساعد وزير الداخلية وضباطه يتخذون التدابير اللازمة لإسداء المشورة الى الأفراد الصربيين الذين يعتزمون الاستقالة وإقناعهم بالبقاء.

١٢ - ولا تزال ظروف العمل والمرتبات والاستحقاقات التي تتمتع بها قوات الشرطة المحلية على ما هي عليه، بغض النظر عن الأصل العرقي. ولم يبلغ عن وجود أي مشكلة بين الأفراد من ذوي الأصل الكرواتي والصربي. وبالمثل، ليس هناك أي دليل على وجود تمييز في توجيه التهم التأديبية في القوة أو في نتائج الإجراءات التأديبية.

ثالثا - عودة اللاجئين والمشردين

١٣ - في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨، اعتمدت حكومة كرواتيا برنامج عودة المشردين واللاجئين والمبعدة وإيواءهم الذي وضع بالتعاون المباشر بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والأمم المتحدة ومنظمة

الأمن والتعاون في أوروبا ولجنة المادة ١١. ويعد هذا البرنامج خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح. وينشئ البرنامج آليات ينبغي أن تسمح بعودة جميع المواطنين الكرواتيين إلى منازلهم السابقة أو تزويدهم بـ أماكن إقامة بديلة، فضلا عن تعويضهم عن ممتلكاتهم. كما ينشئ آليات للرقابة الشاملة. كما يلزم برنامج العودة الحكومة بإجراء التغييرات التشريعية اللازمة لدعمه. وقد اتخذت الحكومة بالفعل عدة خطوات أولية لبلوغ هذا الهدف، بما في ذلك إلغاء قانون الاستيلاء المؤقت على ممتلكات معينة وإدارتها وقانون تأجير الشقق في المناطق المحررة. والتزمت الحكومة بوضع أنظمة لمعالجة المسائل الناجمة عن إلغاء هذين القانونين وتعهدت بسن التشريع اللازم للمساواة بين جميع فئات العائدين في المركز.

١٤ - ومع ذلك، فللبرنامج عيوبه. فهو لا ينص على إنشاء آلية مرضية غير تمييزية لتمكين ساكني الشقق من العودة إلى شققهم السابقة المملوكة اجتماعيا أو الحصول على أماكن إقامة بديلة أو تعويض. وأشار كبار ممثلي الحكومة إلى أنه ستوضع الخطط اللازمة في هذا الصدد، إلا أنهم يستندون إلى أنه سيجري بناء منازل جديدة للذين يشغلون شقق حاليا. وما لم يتم إحراز تقدم في هذا المجال الهام، فليس من المرجح أن تزداد عودة الصربيين إلى المناطق الحضرية.

تنفيذ برنامج العودة

١٥ - يتمثل أحد العوامل الرئيسية في تنفيذ برنامج العودة في إنشاء لجان للإسكان في جميع مناطق العودة بحلول ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨. وتم في معظم الحالات، تشكيل لجان الإسكان بحلول الموعد النهائي، إلا أن كثيرا من هذه اللجان لا تعمل بصورة كاملة ويعزى ذلك إلى وجود صعوبات في التعليمات أو في تفسيرها. ولم تجتمع بعد لجنة التنسيق الحكومية المعنية بالعودة. وبالإضافة إلى الخطوات التشريعية المحددة التي سبق اتخاذها أو المقترحة، فستحتاج الحكومة إلى موافقة تشريعاتها مع أحكام برنامج العودة.

١٦ - ومع ذلك، فقد أحرزت الحكومة تقدما مشجعا في تنفيذ برنامج العودة. ومنذ اعتماد البرنامج، قدم ٤١١ ١٠ من اللاجئين الصربيين الكروات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والبوسنة والهرسك (جمهورية صربسكا) طلبات إلى مكتب الحكومة الكرواتية للمشردين واللاجئين طلبات للعودة إلى كرواتيا. وقدمت جميع هذه الطلبات بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وذكرت المفوضية أنه تم السماح لـ ٨١٠ ٣ من الأفراد بالعودة؛ منهم ٧٠٠ عادوا بصورة تلقائية و ٧١٩ عادوا بموجب الآليات المنشأة حديثا وعاد ٨١٩ فردا باستخدام وثائق السفر التي منحتها البعثات الدبلوماسية الكرواتية. وحتى الآن، فإن معظم حالات العودة تتألف من الحالات السهلة نسبيا للم شمل العائلات، أو العائدين الذين يقيمون مع أصدقائهم. وذكر مكتب الحكومة الكرواتية للمشردين والعائدين أن اللاجئين الصربيين الكروات قدموا ٣٣٥ ١ طلبا للحصول على مساعدة للإعمار؛ وتمت الموافقة على ٤٢٠ من هذه الطلبات وتم حتى الآن تقديم ١٠٠ دفعة.

١٧ - ويذكر مكتب المشردين واللاجئين أن ٥٠١ ٢٢ من المواطنين الكروات من أصل عرقي صربي قد عادوا إلى كرواتيا من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومن البوسنة والهرسك. وبالإضافة إلى ذلك، عاد عدد آخر من المواطنين الكرواتيين الذين هم من أصل عرقي صربي بلغ ٣٠٠ ٢٢ فرد إلى أنحاء أخرى من

كرواتيا من المنطقة. وقد يكون هذا الرقم الأخير مبالغاً فيه نظراً لأن المكتب لاحظ أن بعض العائدين من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قد عادوا عن طريق المنطقة ولذلك، قد يكونون مدرجين مرتين في المجموع.

١٨ - ويشير مكتب المشردين واللاجئين، إلى أنه لا يزال في المنطقة عدد لا يتجاوز ٧٠٠ ٥ من الصربيين المشردين المسجلين سابقاً. وقد انخفض هذا الرقم تدريجياً من ٢٣ ٢٠٠ في عام ١٩٩٧ إلى ١٢ ٦٠٠ وقت تقديم تقرير المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٨. واستمرت حركة كل من المشردين الصربيين والسكان الصربيين المقيمين في المنطقة إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وإلى البلدان الأخرى. وتشير المعلومات الواردة من دائرة الجمارك الكرواتية إلى أن أربع عائلات تقريباً تغادر المنطقة يومياً إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

١٩ - وفيما يتعلق بعودة المشردين الكروات، يفيد مكتب المشردين واللاجئين أن ٢١ ٢٤٩ شخصاً عادوا إلى المنطقة. وتشير المشاهدات الميدانية إلى أن قرابة نصفهم قد عادوا عودة نهائية. وبعض العائدين الكروات من المقيمين المؤقتين الذين يحتفظون بمساكن - ليست بالضرورة ملكاً لهم - في أماكن أخرى من كرواتيا، ويعودون في الوقت نفسه إلى ديارهم في المنطقة خلال عطلة الأسبوع. ويجدر بالملاحظة أن برنامج العودة يجعل ازدواجية شغل المساكن غير قانونية، ولكن لم تتخذ بعد أية خطوات لإعمال هذا الحكم. وكانت معظم عمليات العودة حتى الآن إلى إيلوك في جنوب المنطقة وإلى بارانيا في الشمال. ورغم الجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز عودة المشردين الكروات، ليس هناك الكثير مما يدل على حدوث زيادة في عمليات العودة، وخاصة إلى فوكوفار.

العوائق التي تحول دون عمليات العودة في الاتجاهين

٢٠ - من بين العوامل المعوقة لعمليات العودة في الاتجاهين انعدام الإنعاش الاقتصادي، وعدم وجود فرص عمل في العديد من مناطق العودة وانخفاض مستوى الثقة في آفاق العودة الطويلة الأجل. وهناك بوادر تشير إلى أن بعض العائدين الكروات إلى المنطقة قد غادروها الآن بسبب مصاعب الحصول على عمل. وبالإضافة إلى ذلك، مازالت المصاعب الاقتصادية تدفع المقيمين الأصليين إلى مغادرة المنطقة. وتزيد مشاكل مماثلة في مناطق عودة الصرب من التوتر بين العائدين الصرب وسائر المقيمين. وليس هناك الكثير مما يدل على أن الشباب يعودون إلى المنازل التي كانوا يقطنون فيها قبل الحرب في المنطقة وفي مناطق العودة الأخرى.

٢١ - وتتأثر عملية العودة داخل كرواتيا أيضاً بعمليات العودة الإقليمية. فعلى سبيل المثال، يشغل حالياً اللاجئون الكروات البوسنيون العديد من منازل الصرب الكروات في كرايينا. ويجب تمكين هؤلاء اللاجئين من العودة إلى ديارهم في البوسنة والهرسك، أو توفير مساكن بديلة لهم داخل كرواتيا. وقد سجل حتى الآن قرابة ١٢ ٠٠٠ من اللاجئين الكروات البوسنيين أنفسهم للعودة إلى الاتحاد وجمهورية صربسكا في البوسنة والهرسك. ولم تنفذ أية عمليات عودة لهذه المجموعة بسبب عدم الحصول على موافقة من

الحكومتين المعنيتين. وهناك أدلة أيضا على تشجيع بعض ممثلي الحكومة الكرواتية للاجئين الكروات البوسنيين على البقاء في كرواتيا.

رابعاً - الحالة في منطقة الدانوب

٢٢ - طلب مجلس الأمن الى حكومة كرواتيا، في بيانه الرئاسي المؤرخ ٢ تموز/يوليه ١٩٩٨ (S/PRST/1998/19)، أن تبين بأعمالها التزامها بالوفاء بواجباتها طبقاً للاتفاق الأساسي والاتفاقات الأخرى، بما في ذلك عن طريق إحراز تقدم على صعيد المصالحة الوطنية على جميع المستويات. وطلب المجلس أيضاً الى الحكومة أن تنفذ تشريعاتها المتعلقة بالعضو العام تنفيذاً تاماً ونزيهاً، وأن توفر التمويل الذي وعدت به لمجلس البلديات المشترك، وأن تكفل تطبيق ممارسات نزيهة فيما يتعلق باستحقاقات العمالة وتكافؤ الفرص الاقتصادية، وأن تكفل أعمال سيادة القانون دون تمييز.

تنفيذ الاتفاقات المتعلقة بالعمالة وغيرها من الاتفاقات المتعلقة بإعادة الإدماج

٢٣ - امتثلت حكومة كرواتيا عموماً للاتفاقات المتعلقة بحقوق العمالة بالنسبة للعاملين في المشاريع والمؤسسات العامة. وقد بقي أغلبية العمال الصرب الذين منحوا عقود عمل في وظائفهم ويتلقون مرتبات واستحقاقات مماثلة لما يتلقاه نظراؤهم الكرواتيون. وبالنسبة للذين لم يعودوا يعملون، فإن معظمهم تركوا أماكن عملهم طوعاً، لعدم رغبتهم في البقاء إما في المنطقة أو في كرواتيا. وتقاعد البعض وفصل عدد قليل بسبب ضعف الأداء. ولم يرغب أي عامل في المشاريع والمؤسسات العامة على الانتقال الى خارج المنطقة. إلا أن البعض طلبوا نقلهم وقد نُفذ لهم ذلك عندما توفرت وظائف مناسبة في مناطق أخرى.

٢٤ - وجرى أيضاً على العموم تنفيذ الاتفاقات المتعلقة بإعادة إدماج النظام التعليمي، باستثناء هام واحد، هو عدم التقيد بقرار وقف تدريس تاريخ يوغوسلافيا السابقة خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٧. فقد وفرت كتب مدرسية تتضمن تاريخ هذه الفترة لبعض المدارس في المنطقة. وتوفير هذه الكتب المدرسية يتعارض مع كل من الاتفاق المتعلق بالتعليم والسياسة الحكومية المعلنة الرامية الى تشجيع المصالحة. ويجري حالياً تنفيذ الاتفاق المتعلق بترجمة الكتب المدرسية الى اللغات غير الكرواتية ومن المتوقع توزيع كتب جديدة على المدارس بحلول كانون الأول/ ديسمبر.

قانون التصديق

٢٥ - لا يجري تنفيذ قانون التصديق الصادر في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ بطريقة شاملة. وقد سنت وزارات الصحة والتعليم والعدل والداخلية إجراءات للاعتراف بسنوات الخدمة التي قضاها العمال في ظل حكم "جمهورية صربسكا كرايينا". بيد أنه نظراً الى أن وزارة العمل والرعاية الاجتماعية لم تصدر بعد تعليمات التنفيذ، فإن الإدارات الحكومية الأخرى والمشاريع والمؤسسات العامة أحجمت هي الأخرى عن القيام بذلك. وعلى وجه العموم، لا يوجد حتى الآن إجراء إداري متسق لتنفيذ القانون. وبالنسبة للمشاريع ذات الملكية الاجتماعية سابقاً، التي خفضت فيها القوة العاملة تخفيضاً ملموساً يحدث أثر سلبي كبير من جراء العجز

عن الحصول على الاعتراف بسنوات الخدمة في ظل نظام "جمهورية صربسكا كرايينا". وفي هذه الحالات، لا يمكن للعمال الذين كانوا سيستحقون لولا ذلك معاشات تقاعدية وغيرها من استحقاقات الضمان الاجتماعي أن يحصلوا على تلك المعاشات والاستحقاقات.

التقدم على صعيد المصالحة

٢٦ - لم يتحقق، منذ تقديم تقرير المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٨، أي تقدم تقريبا في تنفيذ خطة الحكومة للمصالحة الوطنية. ولم تجتمع اللجنة الوطنية المعنية بتوطيد الثقة طيلة الشهرين الماضيين. كما أن لجان المصالحة المحلية داخل المنطقة غير نشطة وأفادت بأنها هي أيضا لم تجتمع حيث أنه لا يوجد تشجيع على ذلك من المستويات العليا. ولجان المصالحة تكاد تكون منعدمة في مناطق العائدين الصرب. وما زالت وسائل الإعلام التلفزيونية والمطبوعة، بما في ذلك الوسائط التي تسيطر عليها الحكومة، تفسح المجال للمقولات التي تقوض المصالحة.

تنفيذ قانون العفو العام

٢٧ - يسود التضارب واللبس في تنفيذ قانون العفو العام. فقد صدرت بيانات عن ممثلي السلطة القضائية المحلية مفادها أن محاكمات "مجرمي الحرب" ستستأنف من جديد بعد مغادرة المجتمع الدولي، وهناك دلائل على أن محاكم المستوى الأدنى قد تكون مستمرة في إعداد لوائح الاتهام بجرائم يفترض أنها مشمولة بقانون العفو العام. وهذه الحالة لا تسهم في بناء الثقة على الصعيد المحلي في المنطقة.

أداء البلديات المحلية

٢٨ - جميع البلديات في المنطقة تعمل حاليا باستثناء فوكوفار. وكما ذكر في تقرير السابق (S/1998/500، الفقرة ٣٠)، فإن مجلس مدينة فوكوفار ما زال في حالة توقف. هذه الحالة تشكل عائقا خطيرا أمام عودة الكرواتيين والإنعاش الاقتصادي للمدينة. ويعزى استمرار توقف مجلس المدينة عن العمل على ما يبدو إلى عجز الزعماء المحليين لكلا الطائفتين عن العمل سويا، رغم وجود اتفاق على ذلك بين الاتحاد الديمقراطي الكرواتي والحزب الديمقراطي الصربي المستقل. كما أن عدم استعداد كبار ممثلي الاتحاد الديمقراطي الكرواتي على المستوى الوطني للتدخل من أجل كفالة تنفيذ ذلك الاتفاق لم يكن مفيدا في هذا الصدد.

مجلس البلديات المشترك

٢٩ - لم يتسن بعد إيجاد حل دائم لمسألة تمويل مجلس البلديات المشترك، الذي أنشئ بموجب الاتفاق الأساسي (انظر S/1995/951، المرفق) وما زال المجلس يفتقر إلى مركز قانوني مناسب. ولم تنجز الحكومة وعودها المتكررة بالوفاء بالتزاماتها. والمجلس حاليا على شفا الانهيار. وتشكل هذه الحالة انتهاكا جسيما لالتزامات الحكومة.

إعادة بناء الاقتصاد

٣٠ - تعد إعادة بناء الاقتصاد وإنعاشه في المنطقة وفي سائر المناطق المتضررة من الحرب عنصرين هامين في خلق بيئة تدعم عمليات العودة المستدامة. وقد ذكرت حكومة كرواتيا أنها تعتزم تنظيم مؤتمر للمانحين قبل نهاية السنة لاجتذاب أموال دولية من أجل إعادة البناء. وقد اشترك المجتمع الدولي لتوفير الأموال إعداد خطة شاملة وغير تمييزية لإعادة البناء في البلد كله وإحراز تقدم في تنفيذ برنامج العودة. وتنوي الحكومة تقديم خطتها لإعادة البناء قبل نهاية أيلول/سبتمبر. وقد أتاح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خبيراً في مجال إعادة البناء لدعم جهود الحكومة في إعداد الخطة.

٣١ - ومما يذكر أن مجلس الأمن أوكل، في قراره ١٠٣٧ (١٩٩٦) المؤرخ ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، إلى إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية مسؤولية المساعدة في تنسيق عملية التنمية وإعادة بناء الاقتصاد في المنطقة. ولهذا الغرض، نظمت الإدارة الانتقالية مؤتمرين للمانحين للحصول على أموال لمشاريع داخل المنطقة وتمكنت من جمع نحو ٤٠ مليون دولار. وقد تم حالياً صرف هذه الأموال بالكامل، إما عن طريق صندوق الأمم المتحدة الاستئماني أو عن طريق ترتيبات ثنائية لمشاريع في مجالات من قبيل التعمير وإزالة الألغام وعقد الحلقات الدراسية لدعم المصالحة.

لجنة المادة ١١

٣٢ - تمثل لجنة المادة ١١ أداة أساسية لتشجيع حكومة كرواتيا على الوفاء بالتزاماتها بشكل كامل، ولا تزال اللجنة تؤدي دوراً رئيسياً في تركيز الاهتمام الدولي على المنطقة وعلى المسائل التي تمسها. واضطلعت اللجنة بدور رائد في تنسيق المشاركة الدولية في وضع برنامج العودة الحكومي (انظر الفقرة ١٥ أعلاه). وسيكون استمرار المشاركة المباشرة للجنة في رصد امتثال الحكومة لالتزاماتها وتذكيرها بواجباتها عند الاقتضاء عنصراً أساسياً في ضمان إتمام عملية إعادة الإدماج السلمي للمنطقة بنجاح.

خامساً - التعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

٣٣ - واصل فريق الدعم تعاونه الوثيق مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على جميع الصعد. ولا يزال تنسيق الأنشطة مكفولاً عن طريق الاجتماعات المنتظمة على مستوى رئيسي البعثتين واجتماعات التنسيق التي تعقد مرتين أسبوعياً في المنطقة، على نحو يعزز كفاءة العمليات ويحول دون ازدواج الأنشطة. ويسدي فريق الدعم المشورة أيضاً إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن اتفاقات إعادة الإدماج التي تقع مسؤولية رصدها على عاتق المنظمة.

٣٤ - وفي ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨، أعرب المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مقره رقم ٢٣٩ عن استعداد المنظمة لنشر مراقبين من الشرطة المدنية لتولي المسؤوليات التي يضطلع بها أفراد فريق الدعم المنتشرين في منطقة الدانوب الكرواتية. وقد توخت المادة ١٠ من الاتفاق الأساسي وجوداً طويلاً لأغراض الرصد في المنطقة (انظر الوثيقة S/1995/951، المرفق). وفي ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٨،

ورداً على رسالة ممثلي المؤرخة ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٨ (انظر الوثيقة S/1998/500، الفقرة ٣٩) وجّهه رئيس بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كرواتيا رسالة الى ممثلي شكر فيها فريق الدعم على ما يقدمه من مساعدة وأكد فيها الخطوات التي اتخذتها المنظمة لتيسير نقل الأنشطة من فريق الدعم الى المنظمة. وقد مد ممثلي يد التعاون الكامل الى المنظمة في تخطيط عملية الشرطة التابعة لها.

٣٥ - وتحقيقاً لهذا الغرض، أنشأ فريق الدعم والمنظمة لجنة توجيهية مشتركة للإشراف على عملية الانتقال. كما تم إنشاء فريقين عاملين مشتركين لمعالجة المسائل والسوقيات المتصلة بالشرطة. وأحرز هذان الفريقان تقدماً جيداً. وتزود المنظمة بالدعم السوقي، كما تم تأكيد الترتيبات المتعلقة باستخدام العديد من مرافق فريق الدعم. ووضع مفهوم للعمليات يماثل الى حد كبير المفهوم الذي كان يستخدمه فريق الدعم. وتلقت المنظمة تعهدات كثيرة من الدول المستعدة للمساهمة بمراقبين للشرطة، وكثير من هؤلاء يخدم بالفعل في إطار فريق الدعم. وتم بالفعل اختيار مفوض عام للشرطة التابعة لبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وخلال عملية تخطيط بعثة المنظمة، شدد ممثلي على وجوب تمتع بعثة المنظمة بنفس إمكانية الوصول الواسعة إلى المعلومات والاختصاصات التي يتمتع بها فريق الدعم والعمل في ظل نفس الشروط التي كان يعمل في ظلها فريق الدعم. والأهم من هذا وذاك عدم وجود ثغرة بين العمليتين القادمة والراحلة.

سادساً - سحب فريق الدعم تدريجياً

٣٦ - وفقاً لما ذكر في تقريره السابق (S/1998/500، الفقرة ٤٦) وما وافق عليه مجلس الأمن في بيانه الرئاسي المؤرخ ٢ تموز/يوليه ١٩٩٨، بدأ تخفيض قوام فريق الدعم في منتصف آب/أغسطس. ويبلغ قوام فريق الدعم حالياً ١٣٦ من مراقبي الشرطة المدنية. ومن المقرر زيادة تخفيض ذلك العدد الى ١٢٠ مراقباً بحلول نهاية أيلول/سبتمبر. والقصد من سحب فريق الدعم تدريجياً هو تيسير نقل المهام الى بعثة مراقبة الشرطة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي ستنشر الدفعة الأولى من مراقبي الشرطة التي تضم ١٢٠ مراقباً في المنطقة بحلول منتصف أيلول/سبتمبر.

سابعاً - الملاحظات

٣٧ - خلال الشهور الثلاثة الماضية، تحسن أداء الشرطة الكرواتية في المنطقة تحسناً محموداً. ويعتبر إنشاء قوة شرطة عاملة متعددة الأعراق إنجازاً بارزاً، يمكن أن يتخذ نموذجاً للمناطق الأخرى التي يحتمل العودة إليها. بيد أنه ما زال هناك الكثير مما يتعيّن عمله قبل أن تحظى الشرطة بالثقة على الصعيد المحلي وتثبت أنها قادرة تماماً على الاضطلاع بمهام الشرطة بصورة فعالة وغير متحيزة في مجتمع متعدد الأعراق. ولا تزال الفجوة الواسعة القائمة بين الأمن الفعلي الذي توفره الشرطة والأمن المتصور لدى كثير من السكان الصرب، من العوامل الهامة التي تؤدي الى استمرار نزوح الصرب من المنطقة. ولهذا فإن المحافظة على التوازن العرقي في قوة الشرطة بما في ذلك تجنيد ضباط غير كرواتيين في المستقبل

يعتبر أحد العناصر الأساسية في المحافظة على إمكانية تعدد الأعراق في المنطقة وفي تعزيز الثقة في صفوف قوة الشرطة. وينبغي أن يظل هذا الأمر من الأولويات لدى حكومة كرواتيا.

٣٨ - ولا تزال المراقبة والمشورة الدوليتان تمثلان عاملين رئيسيين في كفالة حدوث تحسينات في أداء الشرطة. وثمة عامل آخر يؤدي دورا هاما أيضا في هذا الصدد وهو الاهتمام الوثيق الذي يوليه وزير الداخلية ونوابه للعمليات في المنطقة. وبالرغم من ذلك، لم تبذل الحكومة أي جهد يستحق الذكر لتعزيز ثقة الجمهور في الشرطة من خلال تعزيز برنامج إعلامي فعال أو من خلال تأسيس برنامج للشرطة المجتمعية. ومن الضروري اتخاذ تلك الخطوات لكفالة اعتبار قوة الشرطة جزءا لا يتجزأ من المجتمع المحلي الذي تخدمه.

٣٩ - وكما أشرت في تقريرتي السابق (S/1998/500، الفقرة ٤٣)، لا يعتبر تحسين أداء الشرطة في حد ذاته كافيا مع ذلك لمجابهة مجموعة المشاكل التي لم تحل بعد والتي توجد مناخا يحض على الكراهية العرقية والتعصب والترويع. وإن الزيادة المقلقة في عدد حوادث العنف العرقية وفي عدد المجرمين ذوي السوابق المتكررة خلال الشهور الثلاثة الماضية تؤكد عدم اتخاذ الحكومة أي إجراء فعال لوقف تلك الجرائم. وإنني أحث الحكومة من جديد على القيام على وجه الاستعجال باتخاذ إجراءات وقائية للردع عن ارتكاب تلك الحوادث ومعالجة الأسباب الجذرية المتبقية الدافعة إلى ارتكابها.

٤٠ - وإنني أشعر بالقلق أيضا لأن متابعة الشرطة والمحاكم لحوادث الترويع والمضايقة لا تزال غير كافية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حالات ترك فيها أفراد الشرطة المحلية أداءهم يتدهور إلى ما دون المعايير المهنية المعتادة أو انتهكوا فيها التعليمات الصادرة إليهم أو أحكام القانون الكرواتي. ولذلك فإن من المهم استمرار المراقبة الدولية الشاملة للشرطة لتوطيد الثقة على الصعيد المحلي ولكفالة المحافظة على معايير مقبولة لعمل بمهام الشرطة وتأمين التحسينات التي تحققت حتى الآن في أداء الشرطة.

٤١ - وبصفة عامة، اتخذت حكومة كرواتيا عددا من الخطوات من أجل الوفاء بالتزاماتها تجاه المجتمع الدولي. وأوفت، عموما بالتزاماتها في مجال العمالة وبغير ذلك من الالتزامات المنصوص عليها في مختلف اتفاقات إعادة الإدماج المبرمة مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية. فقد استحدثت برنامج شامل للعودة على صعيد الأمة كما ألغيت بعض التشريعات التمييزية. واتخذت خطوات إيجابية لتنفيذ برنامج العودة، وإن كان الوقت لا يزال مبكرا للحكم على فعاليته. وساعد الرصد من جانب الشرطة الدولية في المنطقة على إحلال الثقة في عملية العودة. ومن شأن الرصد في مناطق العودة الأخرى أن يطمئن على نفس المنوال العائدين المحتملين.

٤٢ - ومن جهة أخرى، وعلى نحو ما وردت بالإشارة إليه في الفقرات من ٢٥ إلى ٢٨ أعلاه، لا تزال المسائل المتعلقة بحالات العودة في الاتجاهين بدون حل، وما زالت بعض التشريعات التمييزية سارية، ولم يكتمل تنفيذ قانون التصديق، ولم يتم الوفاء بالتزامات الحكومة تجاه مجلس البلديات المشترك، كما لم يتم

تنفيذ برنامج المصالحة الوطنية بجدية. ومن شأن جميع هذه الأمور، ولا سيما عدم تركيز الاهتمام على المصالحة الوطنية، أن تقوض بشكل خطير فعالية برنامج العودة. وفضلا عن ذلك، ما فتئ انعدام فرص العمل وعدم إعادة بناء الاقتصاد وقلة الثقة في المستقبل تعوق عمليات العودة. وبينما توحى بيانات بعض المسؤولين الحكوميين بأن التنفيذ الفعال لخطة العودة مشروط بتلقي الدعم المالي الدولي، يجب التأكيد على أن المسؤولية النهائية في هذا الشأن تقع على كاهل الحكومة. ومع ذلك، ستكون هناك حاجة إلى دعم دولي متواصل لتيسير عمليات العودة في الاتجاهين.

٤٣ - وللحصول على المساعدة الدولية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية في مناطق العودة في كرواتيا، من المهم أن تكفل الحكومة اتسام خططها بالشفافية وعدم التمييز والشمولية. وينبغي أن تتناول تلك الخطط إيجاد فرص العمل، ولا سيما لصالح الشباب، وتقوية الروابط المجتمعية وتعزيز المصالحة. ومن شأن هذا النهج أن يشجع المشردين من جميع الأعمار على العودة إلى ديارهم في جميع أرجاء كرواتيا ويعزز المصالح المشتركة والثقة بين المجموعات العرقية. ومن شأنه أيضا أن يشجع المقيمين الأصليين على البقاء في المنطقة، مما يساعد على الحفاظ على طابعها المتعدد الأعراق.

٤٤ - وبصفة عامة، ظل مستوى الأمن القابل للقياس في المنطقة مرضيا. فقد انخفض احتمال التعرض لأي نوع من أنواع الأنشطة الإجرامية إلا بالنسبة للمجتمعات المحلية من الصرب والأقليات التي لا تزال، مع الأسف، عرضة للترهيب ولأفعال إجرامية أكثر خطورة نتيجة للنزاعات حول الممتلكات والتعصب العرقي. وبالنظر إلى استقرار الحالة الأمنية، فإنني واثق من أنه بوسع مجموعة الدعم أن تواصل تخفيض عدد موظفيها وأن تنهي عملياتها في الموعد المقرر، وهو ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. كما أنني واثق من أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا سوف تتحمل بنجاح، ابتداء من ذلك التاريخ، مسؤولية الرصد الدولي وأتمنى لها التوفيق في مسعاها.

٤٥ - وفي الختام، أود أن أشكر ممثلي السيد سورين سيراداريان، وكذلك مفوض الشرطة السيد هالفور هارتز والرجال والنساء العاملين في مجموعة الدعم، على تفانيهم ومثابرتهم في الاضطلاع، بنجاح، بالمهام التي أوكلها إليهم مجلس الأمن.

- - - - -